كل ما سبق من حديث يندرج تحت بند العموميات، ولا شك أن القارىء يريد الغوص في التفاصيل ويريد أيضاً أن يسمع الرأي عما يدور في الأوساط المختلفة من تحركات سياسية.

والحقيقة أنه ليس في الميدان، من مبادرات أو تحركات ما يستحق التعليق، أكثر مما أشارت الصحف إليه، وربما بالغت في وصف بعضه، وأسبغت عليه صفة «المبادرة»، أو «المشروع».

هناك، وفق الأسبقية الزمنية، ما أطلق عليه تجاوزا «المبادرة الأوروبيّة»، التي قال فيها الرئيس حافظ الأسد: «سمعنا عنها ولكن ما من أحد تقدم لنا بشيء منها». إن ذروة هذه «المبادرة» لم يتجاوز ما سمي «إعلان البندقية»، وهو لا يتجاوز، في مضمونه، «الموقف» الأوروبي المهزوز من قضية فلسطين. مادته السياسية ناقصة، ولم يشر إلى أي «إطار» للتحرك. إنه باختصار شديد تعبير عن «رغبة» أوروبية تفتقر إلى «القدرة» لحل مشكلة فلسطين بسبب الهيمنة الأميركية على مجمل السياسة الأوروبية الغربية. إن اوروبا قلقة بين همين: الهم العربي والهم الأميركي، وتحاول تفادي الاثنين، فكانت هذه السياسة المرتبكة، والمهزوزة باعتماد «ألفاظ» أقل تعنتاً من الولايات المتحدة ولكن دون اعتماد ممارسات موازية لها.

وهناك، مبادرة الرئيس السوفياتي بريجنيف التي تضمنها تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في دورته الخامسة والعشرين. وهي بالطبع مقدمة على «المبادرة» الأوروبية، إذ أشارت بكل الوضوح إلى حق شعب فلسطين بإقامة دولته المستقلة. ولقد قيم المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الأخيرة، هذه المبادرة واعتبرها تصلح أساساً لمشروع حل يضمن العدل والسلام في المنطقة. وستبقى هذه المبادرة في الملف السوفياتي بانتظار مصير «الوفاق» بين الجبارين بعد أن أصاب هذا الوفاق ما أصابه بعد وصول الرئيس الجديد رونالد ريغان إلى سدة الحكم في البيت الأبيض.

وهناك أخيراً ما سمي «المبادرة السعودية»، كما وردت في وسائل النشر على لسان ولي العهد السعودي، فهد بن عبدالعزيز، والتي يطغى الحديث عنها هذه الأيام، وهي تثير فعلاً الاهتمام، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: لأنها صادرة عن دولة عربية لها وزنها العربي والاسلامي والدولي. وكما يقال، ان قيمة الدعوة فيمن دعا إليها؛ والسعودية، وهي من هي في عالم الطاقة والاقتصاد والمال، دولة ذات قدرات هائلة.

ثانياً، لأنها صادرة عن السعودية بالذات، وعلاقاتها مع الولايات المتحدة معروفة، فإن المراقبين السياسيين ينتظرون، بكل الفضول، ردة الفعل الأميركية النهائية على هذه المبادرة. فقبول واشنطن، أو رفضها لهذه المبادرة، من شأنه أن يعكس آثاراً هامة على مجمل التحركات السياسية وقد تحمل من المتغيرات ما لا يخطر على بال. وإذا كان بالإمكان أن نتصور المدى والزخم الذي ستتابع به السعودية مبادرتها إذا ما تمت موافقة واشنطن عليها، فإنه من الصعب التكهن بما ستقدم على فعله إن جاء الرفض الأميركي